مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 16 العدد: 01 السنة 2024 ص 543 - 559

تاريخ الإرسال: 2022/07/14 تاريخ القبول: 2023/06/18
تاريخ النشر: 2024/05/16

الجوانب المؤثّرة في تحديد الوظيفة التركيبية للكلمة

Aspects affecting the definition of the syntactic function of the word

د. مصطفى حجاج
جامعة غرداية (الجزائر) mustaphahadjadj046@gmail.com

الملخص:

يعالج هذا المقال الجوانب المؤثّرة في تحديد الوظيفة التركيبية للكلمة. ويهدف إلى تشخيص تلك الجوانب, وتبيين كيفية تحليل الجملة من خلالها. والمنهج المتّبع هو منهج لساني وصفي تحليلي, يقدّم فرضيات تُعلّل وتُفسّر, وتتمّ البرهنة عليها للوصول إلى نتائج صحيحة ومرضية. وتكمن أهمية الموضوع في كونه يدرس موضوعا جديد بمنهج لسانيّ حديث.

والقضية الأساسية المعالجة هنا هي الجملة الاسمية التي تحتوي على مبتدأ له فاعل سدّ مسدّ الخبر. وقد توصّل البحث إلى أنّ ذلك المبتدأ هو خبر مقدّم, وأنّ ذلك الفاعل هو مبتدأ مؤخّر. وقد تمّ الوصول إلى هذه النتيجة من خلال تحليل تلك الجملة من جوانب متعددة: منطقية, وصرفية, وتركيبية, ولسانية.

الكلمات المفتاحية: وظيفة؛ تركيب؛ مبتدأ؛ خبر؛ صرف.

Abstract:

This article Aspects affecting the definition of the syntactic function of the word. It aims to diagnose those aspects, and to show how to analyze the sentence through them. The approach followed is a linguistic, descriptive, and analytical approach, which presents hypotheses that are justified and explained, and

are proven to reach correct and satisfactory results. The importance of the topic lies in the fact that it studies a new topic with a modern linguistic method.
The main issue being treated here is the nominative sentence that contains a predicate that has the subject of blocking the blocking of the predicate. The research concluded that that subject is a precursor, and that the subject is a delayed subject. This result was reached by analyzing that sentence from multiple aspects: logical, , morphological, synthetic, and linguistic.
Key words: Function; syntax; beginner; predicate; morphology.

المؤلف المرسل: د. مصطفى حجاج MUSTAPHAHADJADJ046@GMAIL.COM

مقدّمة:

يتبادر إلى ذهن كثير من الناظرين في النحو أنّ تحديد الوظائف التركيبية للكلمة داخل التركيب يحكمه النحو فقط, أو ما يسمّى بالصناعة النحوية, وهذا أمر غير صحيح, فالوظيفة التركيبية للكلمة في التركيب لا تتحدد من خلال الجانب النحوي وحده, وإنّما تتحدّد من جرّاء تظافر جوانب متعدّدة, فما هي هذه الجوانب ؟

للإجابة عن هذا السؤال اتخذنا الجملة المتكوّنة من مبتدأ وفاعل سدّ مسدّ الخبر أنموذجا, نبيّن من خلاله الجوانب المتعدّدة التي تؤثّر في تحديد الوظيفة التركيبية للكلمة داخل الجملة. والفرضية التي انطلقنا منها هي أنّ تحديد الوظيفة التركيبية للكلمة داخل الجملة تحكمه مجموعة من الجوانب المختلفة, هي: الجانب المنطقي, الجانب الصرفي, الجانب التركيبي, الجانب اللساني. وقد توصلنا إلى أنّ الإعراب الصحيح للكلمة داخل الجملة لا يتمّ إلاّ من خلال النظر إلى هذه الجوانب المختلفة, وأنّ إهمالها أو الاكتفاء بأحدها يؤدّي إلى الخطأ في الإعراب. فالهدف الأساسي من

البحث هو كيفية الوصول إلى الإعراب الصحيح للكلمة, وما هي الجوانب التي تساعدنا على ذالك. وقد اعتمدنا على المنهج اللساني بكل اتجاهاته المختلفة, البنيوي, والتوليدي التحويلي, والتداولي.

1- الجانب المنطقي للجملة:

الجملة الخبرية عند الفلاسفة وعلماء الكلام تسمّى بالقضيّة الحملية, وتتكوّن من عنصرين: الأوّل يسمّى الموضوع, والثاني يسمّى المحمول.

1-1- أقوال الفلاسفة وعلماء الكلام:

يقول ابن سينا (ت 427 هـ) في كتابه " العبارة ": « فأوّل القضايا الحمليّ, وأوّله الإيجاب, لأنّه مؤلّف من منسوب إليه يسمّى موضوعا, ومنسوب يسمّى محمولا, على نسبة وجود. وأمّا السلب فإنّه يحصل من منسوب إليه ومنسوب ورفع وجود النسبة. ».[1]

فالقضية الحملية عند المناطقة تتكوّن من منسوب إليه, يسمّى الموضوع, ومنسوب يسمّى المحمول. والمنسوب إليه في الأساس يكون جوهرا, والمنسوب يكون عرَضا. لذلك يذكر علماء الكلام أنّ العالَم يتكوّن من شيئين: جواهر, وأعراض.

يقول الإمام الجويني الأشعري (ت 478 هـ) في كتابه " الإرشاد إلى قواطع الأدلّة في أصول الاعتقاد ": « العالَم هو كلّ موجود سوى الله تعالى وصفة ذاته. ثمّ **العالَم جواهر, وأعراض.** فالجوهر هو المتحيّز, وكلّ ذي حجم متحيّز. والعرَض هو المعنى القائم بالجوهر, كالألوان, والطعوم, والروائح, والحياة, والموت, والعلوم, والإرادات, والقُدر, القائمة بالجواهر. ».[2]

فالكون في مجمله يتكوّن من شيئين: جواهر, وأعراض. والجوهر هو الأساس, لأنّه يمكن أن يستقلّ بنفسه, أمّا العَرَض فتابع له, لأنّه لا يقوم إلاّ بالجوهر.

يقول أبو نصر الفارابيّ (ت 339 هـ) في العبارة: « الموجود يقال على الجوهر أوّلا, ثمّ على كلّ واحد من سائر المقولات, إذ كان **الجوهر مستغنيا بنفسه في الوجود عن الأعراض**, إذ كانت الأعراض تتبدلّ عليه, ولا ينقص وجوده زوال ما يزول عنه منها. ووجود كلّ واحد من الأعراض في الجوهر, **والجوهر إذا بطل, بطل العَرَض** الذي قوامه به. ».[3]

والذي نخلص إليه هو أنّ الجواهر تقوم بذاتها, والأعراض لا تقوم بذاتها, وإنّما تكون صفاتا للجواهر, وهو ما يقرّره إخوان الصفاء في رسائلهم, إذ جاء فيها: « إنّ الأشياء كلّها نوعان: جواهر وأعراض, وإنّ الجواهر كلّها جنس واحد قائمة بأنفسها, وإنّ الأعراض تسعة أجناس, وهي حالّة في الجواهر, وهي **صفات لها**. ».[4]

ويوضّح ابن حزم (ت 456 هـ) هذا الكلام في التقريب لحدّ المنطق والمدخل إليه بأمثلة فيقول: « فالجوهر هو جُرم الحجر, والحائط, والعود, وكلّ جُرم في العالم. والعرَض هو طوله, وعرضُه, ولونه, وحركته, وشكله, **وسائر صفاته التي هي محمولة** في الجُرم. ».[5]

1-2- حوصلة الأقوال السابقة:

إذا أردنا ترتيب الأمور السابقة نقول: إنّ القضية المنطقية تتكوّن من موضوع ومحمول. والموضوع يكون جوهرا, والمحمول يكون عرَضا. والجوهر في أساسه ذات, والعرَض في أساسه صفة للذات.

والجملة الخبرية في أساسها قضية منطقية, إذ الموضوع مُخبَرٌ عنه ومسندٌ إليه, والمحمول مُخبَرٌ به ومسندٌ. والجملة الخبرية الاسمية تتكوّن من اسم وصفة. الاسم هو الجوهر, والصفة هي العرَض. الأسماء دائما هي الجواهر, وهي التي تكون موضوعا, وهي التي يُخبَر عنها ويُسند إليها. والصفات دائما هي الأعراض, وهي

التي تكون محمولا, وهي التي يُخبر بها ويُسند بها. ففي الجملة الاسمية: " محمّدٌ داخلٌ ".

" محمّد " هو الموضوع, وهو الجوهر, وهو المُخبر عنه, وهو المسندُ إليه.

و" داخل " هي المحمول, وهي العَرَض, وهي المُخبر به, وهي المسند.

فمن الناحية المنطقية " محمّد" هو الموضوع, و" داخل " هي المحمول.

ومن الناحية الكونية " محمّد " هو الجوهر, و" داخل " هي العَرَض.

ومن الناحية الإخبارية " محمّد " هو المُخبر عنه, و" داخل " هي المُخبر به.

ومن الناحية الإسنادية " محمّد " هو المسند إليه, و" داخل " هي المسند.

ومن الناحية الصرفية " محمّد " هو الاسم, و" داخل " هي الصفة.

ومن الناحية التركيبية " محمّد " هو المبتدأ, و" داخل " هي الخبر.

فإذا قدّمنا وأخرنا في الجملة السابقة وقلنا: داخل محمّد. ثمّ أضفنا همزة الاستفهام وقلنا: أداخلُ محمّد ؟ هل تتغيّر الأحكام السابقة أم تبقى على حالها ؟

هل تصبح " داخل " جوهرا, و" محمّد " عرضا ؟

هل تصبح " داخل " موضوعا, و" محمّد " محمولا ؟

هل تصبح " داخل " مخبرا عنه, و" محمّد " مخبر به ؟

هل تصبح " داخل " مسندا إليه, و" محمّد " مسندا ؟

هل تصبح " داخل " اسما, و" محمّد " صفة ؟

هل تصبح " داخل " مبتدأ, و" محمّد " خبرا ؟

لا يمكن أن يحدث هذا, لأنّ المنطق سيزول, وتختلط الأمور, ويصبح القول عبثا.

فـ " داخل " مهما تقدّمت, تبقى صفة, وعرَضا, ومحمولا, ومخبرا به, ومسندا, وخبرا.

ومحمّد " مهما تأخّرت تبقى اسما, وجوهرا, وموضوعا, ومخبرا عنه, ومسندا إليه, ومبتدأ.

2- الجانب الإسنادي للجملة:

2-1- الجانب الإسنادي عند النحاة الأوائل:

يتفقّ جميع النحاة على أنّ الجملة العربية تتكوّن من عنصرين أساسيين: مسندٍ إليه, ومسند. يقول سيبويه (ت 180 هـ): « هذا باب المسند والمسند إليه. وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر, ولا يجد المتكلّم منه بدّا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه. وهو قولك: " عبد الله أخوك ", و" هذا أخوك ". ومثل ذلك: " يذهب عبد الله ", فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء. ».[6]

ويشرح أبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ) كلام سيبويه فيقول: « أمّا قوله " المسند والمسند إليه " ففيه أربعة أوجه, أجودها وأرضاها أن يكون المسند معناه الحديث والخبر, والمسند إليه المُحدّث عنه. وذلك على وجهين: فاعل وفعل, كقولك: " قام زيد ", و" انطلق عمرو ", واسم وخبر, كقولك: " زيد قائم ", و" إنّ عمرا منطلق ". فالفعل حديث عن الفاعل, والخبر حديث عن الاسم, فالمسند هو الفعل, وهو خبر الاسم. والمسند إليه هو الفاعل, وهو الاسم المُخبر عنه. ».[7]

فالجملة العربية تنقسم إلى قسمين: جملة اسمية, وجملة فعلية. في الجملة الاسمية المسند إليه هو المبتدأ, والمسند هو الخبر. وفي الجملة الفعلية المسند إليه هو الفاعل, والمسند هو الفعل. فإذا نظرنا إلى جملة: أقائم الزيدان, وحلّلناها من خلال ما ذكره النحاة نجد ما يلي:

قائم: مبتدأ, فهو مسند إليه. الزيدان: فاعل, فهو مسند إليه.

فهي إذن جملة مكوّنة من: مسند إليه + مسند إليه. وهذا نقض لما قرّره النحاة من أنّ الجملة تتكوّن من مسند إليه + مسند. وهذا يدلّ على وجود خلل في الإعراب.

ويزول الخلل بسهولة إذا رجعنا إلى الإعراب الصحيح, وهو كما يلي:

قائم: خبر مقدّم, فهو مسند. الزيدان: مبتدأ مؤخّر, فهو مسند إليه.

وهي جملة تتكوّن من مسند, ومسند إليه. ولا وجود لأيّ إشكال من جهة الإسناد.

وقد تنبّه أبو بكر ابن السرّاج (ت 316 هـ) إلى هذا الخلل التركيبي. يقول أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) في التعليقة: « قلتُ لأبي بكر: مِن أين قَبُحَ أن تَرفع " زيد " بـ " قائم " هنا ؟ فقال: لأنّ الكلام على ضربين: فِعلٌ وفاعل, ومبتدأٌ وخبر, وليس هذا كواحد منهما, لأنّه ليس بفعلٍ يرتفع به فاعله, ولا هو مبتدأ يجيء بعده خبره, فلخروجه عن حدّ ما عليه الكلام قبُح. فإذا أردتَ بذلك التأخير كان أحسن كلام. ».[8]

يذهب ابن السرّاج إلى أنّ القول بالفاعل الذي سدّ مسدّ الخبر قول قبيح. وعندما سأله أبو علي الفارسي عن سبب هذا القبح أجابه بأن الجملة العربية تنقسم إلى قسمين: فعلية واسمية, والقول بالفاعل الذي يسدّ مسدّ الخبر لا ينتمي إلى الاسمية ولا ينتمي إلى الفعلية, وهو بذلك يطرح إشكالا منهجيا من جهة تقسيم الجملة.

وفي الحقيقة إنّ الأمر لا يقف عند القبح فقط, كما ذكر ابن السرّاج, بل يصل إلى فساد العملية التركيبية والإسنادية, وفساد عملية تقسيم الجملة إلى اسمية وفعلية.

2-2- الجانب الإسنادي عند بعض الباحثين المحدثين:

أشار إلى هذا الخلل الإسنادي الموجود في إعراب النحاة المتأخّرين الدكتور عبد الرحمان أيّوب في كتابه " دراسات نقدية في النحو العربي ", إذ يقول رحمه الله (توفي سنة 2013 م): « قام تفكير سيبويه – والبلاغيون من بعده – على أساس أنّ الفعل والخبر يمثلان المسند. وأنّ الفاعل والمبتدأ يمثلان المسند إليه. ونودّ الآن أن نلفت النظر إلى التناقض الذي تجرّه نظرية الفاعل الذي يسدّ مسدّ الخبر في هذا الصدد. ففي المثال: " أقائم محمّد ", تعرب " قائم " مبتدأ, أي أنّها مسند إليه. وتُعرب " محمّد " فاعلا, أي أنّها مسند إليه أيضا. ومقتضى هذا وجود جملة تتكوّن من مسندين إليهما ولا غير. ولو قيل بأنّ " محمّد " قد سدّ مسدّ الخبر, وأنّه بذلك

مسند, لكانت هذه الكلمة مسندا ومسندا إليه في نفس الوقت, وهو أمر لا يقبله عقل. »[9].

ويقول الدكتور إبراهيم السّامرائي رحمه الله (توفي سنة 2001 م) في كتابه النحو العربي, نقدٌ وبناء: « في مقابلتهم هذه هدرٌ لأساس قويم ينبني عليه أسلوب بناء الجملة العربية, وذلك أنّ الجملة في العربية مؤلفة من المسند والمسند إليه, فعلية كانت أم اسمية. وعلى هذا فإنّ " قائم " مسند, و " زيد " مسند إليه. فلا يصحّ أن يكون " قائم " مبتدأ وهو مسند. وأنّ " قائم زيد " هو كقولنا: "زيد قائم ", ولا عبرة في الاعتماد على الاستفهام أو النفي, إذ لم يشترط الكوفيون ذلك مثلا. وفي قولهم إنّ " زيد " فاعل سدّ مسدّ الخبر قلبٌ للحقيقة الإسنادية. والوجه أن يقال: إنّ " قائم " مسند, خبر مقدّم, و" زيد " مسند إليه, مبتدأ مؤخّر. »[10].

ويقول الدكتور فيصل إبراهيم صفا عن الموضوع: « وممّا يتصل بالمفاهيم النحوية الإعرابية التي تستدعي التأمل ثمّ العجب إعراب النحاة الوصف الواقع بعد نفي أو استفهام مبتدأ, وإعرابهم للمرفوع بعد الوصف على أنّه فاعل سدّ مسدّ الخبر... فكيف يُعقل أن تتألف جملة من مسندين إليهما: الوصف مبتدأ, أي مسند إليه, والاسم المرفوع فاعل, أي مسند إليه. »[11].

فالقول بالفاعل الذي يسدّ مسدّ الخبر يُؤدّي إلى بطلان العملية الإسنادية من أساسها, لعدم وجود المسند الذي هو محطّ الفائدة في الجملة.

3- الجانب الصرفي للجملة:

3-1- العنصران الأساسيان الجملة الاسمية عند النحاة:

لا ينبغي أن نخلط بين الجانب الصرفي والجانب التركيبي للجملة. فالجانب الصرفي للجملة المقصود به المكونات الصرفية للجملة, أي مكونات الجملة من جهة

أقسام الكلمة. أمّا الجانب التركيبي للجملة فالمقصود به المكونات التركيبية للجملة, أي مكوّنات الجملة من جهة العلاقات التركيبية.

فالنحاة ذكروا أنّ الجملة الاسمية تتكوّن من الناحية الصرفية من اسمين, وتتكوّن من الناحية التركيبية من مبتدأ وخبر. أي أنّ المبتدأ يكون اسما, والخبر يكون اسما.

ونتفق مع النحاة في أنّ المبتدأ يكون اسما, ولكن لا نتفق معهم في أنّ الخبر يكون اسما. فالمبتدأ يكون اسما لأنّ الاسم يُخبر عنه ويُسند إليه. أمّا الخبر فلا يكون اسما, لأنّ الخبر محطّ الفائدة في الجملة, والأسماء لا تفيد.

يقول ابن السَرّاج (ت 316 هـ) في الأصول في النحو: « إذا اجتمع اسمان, معرفة ونكرة, فحقّ المعرفة أن تكون هي المبتدأ, وأن تكون النكرة الخبر, لأنّك إذا ابتدأت فإنّما قصدك تنبيه السامع ذكر الاسم الذي تحدثه عنه ليتوقّع الخبر بعده. فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده, **والاسم لا فائدة له, لمعرفته به, وإنّما ذكرته لتسند إليه الخبر**. ».[12]

والكلام نفسه يذكره ابن يعيش (ت 642 هـ) حين يقول في شرح المفصّل: « ... ولا يصحّ أن يكون " زيد " الخبر, **لأنّ الأسماء لا تُستفاد**. ».[13]

فابن السرّاج وابن يعيش يصرّحان بأنّ الأسماء لا يمكن أن تكون خبرا, لأن الأسماء لم توضع لتفيد, وإنّما وضعت ليُسند إليها ويُخبر عنها.

والكلمة التي وضعت للفائدة في الجملة الاسمية هي الصفة, فهي محطّ الفائدة, وهي التي يُخبر بها ويُسند بها. وقد اختلف النحاة البصريون والكوفيون حول الصفة, هل هي اسم أم فعل ؟ إذ جعلها البصريون مع الأسماء, وجعلها الكوفيون مع الأفعال.

يقول الراغب الأصفهاني (ت 502 هـ) في مقدّمة جامع التفاسير: « الكلام إمّا أن يكون مخبرا عنه, وهو الملقّب بالاسم. وإمّا خبرا, وهو الملقّب بالفعل. وإمّا رابطا بينهما, وهو الملقّب بالحرف. والقسمة لا تقتضي غير ذلك. وما كان من الخبر نحو

فاعل ومفعول: فالبصريون يسمّونه اسما, اعتبارا بأحكام لفظية, لأنّه يدخله ما يدخل الأسماء من التنوين, والجرّ وحروفه, والألف واللام, ويُخبر عنه.والكوفيون يسمّونه " الفعل الدائم ". أمّا الفعل, فاعتبارا بالمعنى, وهو أنّ قائما فيه معنى " يقوم ". وأمّا الدائم, فلأنّه يصلح للأزمنة الثلاثة, وإن كان الحال أولى به في أكثر المواضع. ».[14]

البصريون عندما وضعوا الصفة مع الاسم وقعوا في إشكال منهجيّ صارخ, فالاسم عندهم لا يدلّ على الزمن, ولكنّ الصفة تدلّ على الزمن, فما المخرج ؟

والاسم لا يعمل العمل التركيبي, أمّا الصفة فتعمل عمل الفعل, إذ ترفع فاعلا وتنصب مفعولا, فهي بهذا أقرب إلى الفعل, وتستحقّ أن تصنّف معه, فما المخرج ؟

والكوفيون عندما وضعوا الصفة مع الفعل وقعوا أيضا في إشكال منهجيّ كبير, فالفعل من خصائصه الجزم, ولكنّ الصفة لا تقبل الجزم, ولا تدخل عليها حروف الجزم مثل الفعل, وإنّما تدخل عليها حروف الجرّ مثل الاسم, فما المخرج ؟

والصفة من خصائصها الإضافة, والفعل ليس من خصائصه الإضافة, فما المخرج من هذا الإشكال ؟

المخرج من الإشكاليات المنهجية السابقة سهل وبسيط, وهو أنّ الصفة لا تنتمي إلى الاسم, ولا تنتمي إلى الفعل, وإنّما هي قسم مستقلّ عنهما قائم بذاته. وقد وضّحنا هذا الأمر في دراسة سابقة.

3-2- العنصران الصحيحان الجملة الاسمية:

من خلال ما ذكرنا سابقا نخلص إلى أنّ الجملة الاسمية من الناحية الصرفية لا تتكوّن من اسمين كما ذكر النحا, وإنّما تتكوّن من اسم وصفة. ومن الناحية التركيبية الاسم هو المبتدأ, والصفة هي الخبر. فالاسم يُخبر عنه ويُسند إليه, والصفة يُخبر بها ويُسند بها. أي أنّ الاسم في الجملة الاسمية دائما هو المبتدأ, والصفة دائما هي

الخبر. ولا يُمكن أن تُعكس الوظائف التركيبية, فيستحيل أن تكون الصفة مبتدأ, ويستحيل أن يكون الاسم خبرا. لأنّ الاسم هو الجوهر, وهو المُخبر عنه, والصفة هي العَرَض, وهي المُخبر بها, كما وضّحنا قبل قليل.

ويوضّح الفخر الرازي (ت 606 هـ) هذا الأمر في نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز إذ يقول: « متى اجتمعت الذات والصفة, فالذات أولى بالمبتدئية, والصفة بالخبرية. ».[15]

ويقول في موضع آخر من الكتاب نفسه: « المبتدأ موصوف, والخبر صفة. فكما وجب أن يكون أحدهما في الوجود أولى بأن يكون موصوفا, والآخر بأن يكون صفة, فكذلك في اللفظ. فإذا قلنا: " الله خالقنا ", و" محمّد نبيّنا ", فالخالقية صفة لله تعالى, والنبوّة صفة لمحمّد صلّى الله عليه وسلّم, فهما في الحقيقة متعيّنان للخبرية, ولا يصلحان للمبتدئية. ».[16]

كلام الرازي في منتهى الدقّة والروعة, وهو كلام علمي منهجي, يصدر من عالِم منطق وعالِم كلام. ونحن نتفق معه في هذه النقطة اتفاقا تامّا, ولا نتفق مع البنيويين الذين يدعون إلى الابتعاد عن المنطق في دراسة اللسان.

فالجملة الخبرية في أساسها قضيّة منطقيّة, المسند إليه هو الموضوع, والمسند هو المحمول. والفخر الرازي يتحدث بعمق عن أساس الجملة الاسمية من الناحية المنطقية, والناحية الصرفية, والناحية التركيبية. فالذات هو الاسم, وهو الجوهر, ويتعيّن أن يكون هو المبتدأ في الجملة الاسمية. وحالة الذات هي الصفة, وهي العرَض, ويتعيّن أن تكون هي الخبر في الجملة الاسمية. فالمبتدأ يتعيّن أن يكون اسما دائما, ولا يمكن أن يكون صفة بأيّة حال من الأحوال. والخبر يتعيّن أن يكون صفة دائما, ولا يمكن أن يكون اسما بأيّة حال من الأحوال.

فالاسم والصفة جانبان صرفيان, والمبتدأ والخبر جانبان تركيبيان. وبهذه الدقّة وبهذا المنهج العلمي تُضبط الوظائف التركيبية في الجملة, ولا تُترك للتقديرات المختلفة والمتناقضة في كثير من الأحيان. الاسم يدلّ على الذات, والصفة تدلّ على أحوال الذات. لذلك يشترط النحاة في المبتدأ أن يكون معرفة, وفي الخبر أن يكون نكرة, لأنّ المبتدأ معلوم عند المخاطِب وعند المخاطَب, والخبر هو الفائدة الجديدة التي يستفيدها المخاطَب, لذلك دائما يكون الخبر صفة تدلّ على حال من الأحوال التي تعرض للذات. وعلى هذا الأساس فالصفة قسم قائم بذاته, لا ينتمي إلى الاسم ولا إلى الفعل, وقد ذهب إلى هذا الرأي مجموعة من الباحثين المحدثين, منهم ساطع الحصري, وأنيس فريحة, وفاضل الساقي, وتمّام حسان, وغيرهم.

وفي جملة " أقائم الزيدان " مثلا, " قائم " هي الخبر, سواء تقدّمت أم تاخّرت. وسواء أطابقت المبتدأ أم لم تطابقه. لأنّ كلمة " الزيدان " هي الاسم, وهي الذات, وهي الجوهر, فيتحتمّ أن تكون هي المبتدأ. وكلمة " قائم " هي الصفة, وهي العَرَض, فيتحتمّ أن تكون هي الخبر. ووظيفة الصفة في الجملة الاسمية هي أن يُخبَرَ بها لا أن يُخبَرَ عنها. أي أنّ الصفة لا يُمكن أن تحمل وظيفة المبتدأ أبدا, وإنّما تحمل فقط ثلاث وظائف تركيبية, هي الخبر, والحال, والنعت.

4- الجانب اللساني للجملة:

4-1- الجملة النواة والجملة المحوّلة:

من أبرز ما جاءت به النظرية التوليدية التحويلية على يد مؤسسها اللساني الأمريكي نوام تشومسكي هو القول بالجملة التوليدية والجملة التحويلية. ومن أبرز الباحثين العرب الذين وُفّقوا في تطبيق هذه النظرية على اللسان العربي الباحث الأردني الدكتور خليل عمايرة في كتابه: في نحو اللغة وتركيبها.

وأختلف معه فقط في قضية المصطلح, فهو يستعمل مصطلحي " الجملة التوليدية والجملة التحويلية ". وأرى أنّه من الأفضل عدم التقيّد بمصطلحات تشومسكي, واستعمال مصطلحي الجملة النواة والجملة المحوّلة, كما يستعملهما الباحث الجزائري أحمد مومن, وهما في رأيي مصطلحان يتميزان بالبساطة والوضوح.

فتشومسكي يرى أنّ هناك نوعين من الجملة, جملة نواة, هي الأصل, وجملة محوّلة هي الفرع. ويتمّ الانتقال من الجملة النواة إلى الجملة المحوّلة عبر عناصر تحويل.

يقول أحمد مومن في اللسانيات, النشأة والتطوّر: « في البُنى التركيبية الصادر سنة 1957 ميّز تشومسكي بين الجملة الأساسية التي أطلق عليها الجملة النواة, والجملة المشتقة التي أطلق عليها الجملة المحوّلة. ووصف الجملة النواة بأنّها بسيطة, وتامّة, وصريحة, وإيجابية, ومبنية للمعلوم. والجملة المحوّلة بأنّها تنقصها خاصّة من خواص الجملة النواة, وتكون إمّا استفهاما, أو أمرا, أو نفيا, أو معطوفة, أو مُتبعة, أو مُدمجة. ».[17]

4-2- التحويل بالزيادة وبإعادة الترتيب:

لا أريد هنا التطرّق إلى جميع طرائق التحويل التي ذكرها تشومسكي, وإنّما سأكتفي بطريقتين تحويليتين فقط, هما: التحويل بالزيادة, والتحويل بإعادة الترتيب.

فإذا جئنا إلى جملة: " أقائمٌ الزيدان ؟ ", وجدنا الجملة النواة فيها هي " الزيدان قائمان ". وهي جملة خبرية. " الزيدان " مبتدأ مرفوع, وعلامة رفعه الألف, لأنّه مثنّى. و" قائمان " خبر مرفوع, وعلامة رفعه الألف, لأنّه مثنّى.

ثمّ أدخلنا على الجملة همزة الاستفهام, فأصبحت جملة إنشائية: " ألزيدان قائمان ؟ " ويبقى " الزيدان " مبتدأ, و" قائمان " الخبر.

فجملة ألزيدان قائمان ؟ جملة تحويلية, حدث فيها تحويل بالزيادة, وهو زيادة همزة الاستفهام, للاستفهام عن المبتدأ الذي هو " الزيدان ".

ثمّ قُدّم الخبر الذي هو " قائمان ", وأُخّر المبتدأ " الزيدان ", فصارت الجملة: " أقائم الزيدان ؟ " لأنّ المخاطِب يريد الاستفهام عن القيام هل حدث من الزيدين. وتبقى الصفة " قائم " هي الخبر رغم تقدّمها, و" الزيدان " مبتدأ رغم تأخّره. وهي جملة تحويلية حدث فيه تحويل بإعادة ترتيب عناصر الجملة, أي تحويل بالتقديم والتأخير. أمّا قضية التطابق الذي زال من جرّاء التقديم والتأخير فليس ضروريا, والجملة تصحّ بدونه, وأصبحت الصفة في هذه الحالة تشبه الفعل في عدم احتياجه لعلامة المطابقة.

وعلى هذا الأساس تُحلّل الجملة على حسب التفرقة بين نواتها وبين الشكل النهائي التي أصبحت عليه, من خلال المرور بتحويلات معيّنة.

فجملة " أقائم الزيدان " ليست جملة نواة, وإنّما هي جملة محوّلة, ومن ثمّ لا يمكن إعرابها وتحديد الوظائف التركيبية لعناصرها إلاّ بعد البحث عن جملتها النواة, وكذلك البحث عن طرائق التحويل التي مرّت بها لتصل لشكلها النهائي, فالشكل النهائي للجملة لا يكفي وحده في الإعراب وتحديد الوظائف التركيبية للكلمات.

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكننا تلخيص أهمّ الأفكار التي عرضناها في النقاط التالية:

– الجملة العربية تتكوّن من الناحية المنطقية من عنصرين أساسيين, هما الجوهر والعرَض. في الجملة الاسمية الجوهر هو المبتدأ, والعرَض هو الخبر. ولا يمكن أن يكون الجوهر خبرا ولا العرَض مبتدأ.

– الجملة العربية تتكوّن من الناحية الإسنادية من عنصرين أساسيين, هما: المسند إليه والمسند, ولا يمكن لجملة أن تتكوّن من مسند إليه ومسند إليه.

– الجملة الاسمية تتكوّن من اسم وصفة, وليس من اسم واسم. والاسم هو المبتدأ, والصفة هي الخبر.

– الجملة العربية تنقسم إلى قسمين: جملة نواة, وجملة محوّلة. وللوصول إلى الإعراب الصحيح لا بدّ من التوصّل إلى تحديد الجملتين, ولا بدّ من معرفة التحويلات التي نشأت بينهما.

أمّا النتائج التي توصّلنا إليها فهي كالتالي:

إذا رجعنا إلى جملة " أقائم الزيدان " ونظرنا إليها من جميع الجوانب التي ذكرناها وجدناها كلّها متفقة ومتناسقة ومتظافرة وتؤدّي إلى نتيجة واحدة.

فإذا نظرنا إلى الجملة من الجانب المنطقي وجدنا " الزيدان " هي الجوهر, وهي الذات, و" قائم " هي العَرَض, وهي حال من أحوال الذات. والجوهر والذات هو الذي يكون مبتدأ, والعَرَض وحال الذات هي التي تكون خبرا.

وإذا نظرنا إليها من الجانب الصرفي وجدنا " الزيدان " هي الاسم, و" قائم " هي الصفة. والاسم هو الذي يكون مبتدأ, والصفة هي التي تكون خبرا.

وإذا نظرنا إليها من الجانب الإسنادي وجدنا " الزيدان " هي المسند إليه, وهي المخبر عنه, و" قائم " هي المسند, وهي المخبر به.

وإذا نظرنا إليها من الجانب اللساني وجدنا " أقائم الزيدان " جملة محولّة بتغيرّ الأسلوب من الخبر إلى الإنشاء, وبالتقديم والتأخير. جملتها النواة هي " الزيدان قائمان ". " الزيدان " مبتدأ, و" قائمان " خبر.

وإذا نظرنا إليها من جهة التاريخ النحوي وجدنا أنّ الخليل وسيبويه تفطنّا إلى الإعراب الصحيح بفطرتهما السليمة وكان إعرابهما موافقا لجميع الجوانب المذكورة. وأوّل من أفسد الإعراب الصحيح, إعراب الخليل وسيبويه, هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة, الذي اخترع إعرابا أفسد به التركيب وناقض به جميع الجوانب المذكورة في تحليل الجملة.

أمّا التوصيات التي نقترحها فهي ضرورة دراسة الجملة من جوانبها المتعددة, وعدم الاكتفاء بدراسة جانب واحد منها فقط, لأنّ دراسة تلك الجوانب تساعدنا في الوصول إلى الإعراب الصحيح.

الهوامش:

1 – ابن سينا, العبارة, تحقيق: محمود الخضيري, دار الكاتب العربي, ط1, القاهرة, 1952, ص: 34.

2– الجويني, الإرشاد, تحقيق: محمّد يوسف, مكتبة الخانجي, ط1, القاهرة, 1950, ص: 17.

3– الفارابي, العبارة, تحقيق: محمّد سليم, الهيئة المصرية العامّة للكتاب, ط1, القاهرة, 1976, ص: 25.

4– إخوان الصفاء, الرسائل, دار بيروت, ط1, بيروت, 1983, ج1, ص: 401.

5– ابن حزم, التقريب لحدّ المنطق والمدخل إليه, تحقيق: عبد الحق بن ملاحقي, دار ابن حزم, ط1, بيروت, 2007, ص: 334.

6– سيبويه, الكتاب, تحقيق: عبد السلام هارون, مكتبة الخانجي, ط3, القاهرة, 1988, ج1, ص: 23.

7– السيرافي, شرح كتاب سيبويه, تحقيق: أحمد حسن وعلي سيّد, دار الكتب العلمية, ط1, بيروت, 2008, ج1, ص: 173.

8 – أبو علي الفارسي, التعليقة على كتاب سيبويه, تحقيق: عوض القوزي, مطبعة الأمانة, ط1, القاهرة, 1990, ج1, ص: 281.

9– عبد الرحمان أيّوب, دراسات نقدية في النحو العربي, مؤسسة الصبّاح, ط1, الكويت, 1957, ص: 151.

10– إبراهيم السامرائي, النحو العربي, نقدٌ وبناء, دار عمّار, ط1, عمّان, 1997, ص: 79–80.

11 – فيصل إبراهيم صفا, قضايا التشكيل في الدرس اللغوي في اللسان العربي, عالم الكتب الحديث, ط1, الأردن, 2010, ص: 41.

12 – ابن السرّاج, الأصول في النحو, تحقيق: عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة, ط1, بيروت, 1985, ج1, ص: 59.

13– ابن يعيش, شرح المفصّل, تحقيق: إميل يعقوب, دار الكتب العلمية, ط1, بيروت, 2001, ج1, ص: 225.

14– الراغب الأصفهاني, مقدّمة جامع التفاسير, تحقيق: أحمد حسن, دار الدعوة, ط1, الكويت, 1984, ص: 28–29.

15– الرازي, نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز, تحقيق: بكري شيخ, دار العلم للملايين, ط1, بيروت, 1985, ص: 157.

16– المرجع نفسه, ص: 163.

17– أحمد مومن, اللسانيات, النشأة والتطوّر, ديوان المطبوعات الجامعية, ط3, الجزائر, 2007, ص: 207.